

# تطوير النظام المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق للتوافق مع المعايير المحاسبية - دراسة ميدانية

أ.د. سامي عبدالرحمن عبدالعزيز      د. مصطفى ابراهيم الفقي      عمر خالد فوزي  
أستاذ المحاسبة      مدرس المحاسبة      باحث ماجستير  
كلية التجارة - جامعة المنصورة      كلية التجارة - جامعة المنصورة      كلية التجارة - جامعة المنصورة

## المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتطوير النظام المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق، وبما يتوافق مع المعايير المحاسبية، من خلال تطوير أساليب القياس والإفصاح المحاسبي، مع بيان مبررات ومتطلبات وأدوات التصور، وأهم التحديات أو المعوقات التي تواجه تطبيقه، وتوصلت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي الحالي لصندوق التقاعد بالعراق يعاني من العديد من أوجه القصور الناتجة عن عدم التوافق مع المعايير المحاسبية ذات الصلة بصندوق التقاعد، مما يستدعي تطويره وبما يتوافق معها، بهدف تحسين جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وكذلك هناك بعض التحديات أو المعوقات تواجه عملية التطوير يستلزم معالجتها، وتوصي الدراسة بضرورة المبادرة بإصلاح النظام المحاسبي لصندوق التقاعد، والتحول التدريجي نحو تطبيق المحاسبة وفق أساس الاستحقاق، وكذلك وجوب التنسيق الكامل بين سلطات الدولة كافة (التشريعية والتنفيذية والرقابية) وبين أجهزتها المختلفة وتضافر الجهود لمواجهة التحديات التي تواجه عملية التطوير، والمبادرة بتطبيق المعايير المحاسبية ذات الصلة، لتطوير أساليب القياس والإفصاح وتحسين جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لصندوق التقاعد بالعراق.

## Abstract

This study aims to present a proposed vision for the development of the accounting system of the Pension Fund in Iraq, in line with accounting standards, through the development of measurement and accounting disclosure methods, indicating the justifications, requirements and tools for visualisation, and the most important challenges or obstacles facing its implementation, The study found that the current accounting system of the Iraq Pension Fund suffers from many shortcomings resulting from the incompatibility with the accounting standards related to the Pension Fund, which requires its development and in accordance with them, in order to improve the quality of accounting information in financial reports. There are also some challenges or obstacles facing the development process that need to be addressed, The study recommends the need to initiate the reform of the accounting system of the Pension Fund, the gradual shift towards the

application of accrual accounting, as well as the need for full coordination between all state authorities (legislative, executive and supervisory) and its various agencies, concerted efforts to meet the challenges facing the development process, and to initiate the application of the relevant accounting standards, to develop measurement and disclosure methods and improve the quality of accounting information in the financial reports of the Pension Fund in Iraq.

## ١. المقدمة

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة اهتماماً واضحاً بالمعالجة المحاسبية لنظم منافع التقاعد من قبل المنظمات المهنية، وذلك بالنظر لأهمية صناديق المعاشات التقاعدية والناجمة عن ضخامة حجم الاموال التي تحتويها هذه الصناديق والعدد الكبير للأشخاص المشمولين بتلك النظم، الامر الذي دفع تلك المنظمات إلى إصدار المعايير المحاسبية ذات الصلة، لغرض تطوير أساليب القياس والإفصاح المحاسبي عن نظم منافع التقاعد وتحسين جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، من خلال تبني أساس الاستحقاق المحاسبي كبديل للأساس النقدي المعمول به في النظام المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق.

## ٢. مشكلة البحث

لما كان النظام المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق يشتمل على العديد من أوجه القصور، الناتجة عن عدم التوافق مع المعايير المحاسبية، مما يؤدي إلى عدم كفاءة وفعاليته مخرجاته وخاصةً في تحقيق مستوى أعلى من الإفصاح عن نظم منافع التقاعد في التقارير المالية وتوفير معلومات محاسبية تتسم بالجودة، مما استدعى تطويره، بما يتوافق مع المعايير المحاسبية ومن ثم تصبح مخرجاته أكثر كفاءة وفعالية، ويمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي:  
هل يسهم تحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية في تطوير النظام المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق؟.

## ٣. هدف البحث

يهدف البحث إلى تقديم تصور مقترح لتطوير النظام المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق للتوافق مع المعايير المحاسبية، ويسلط الضوء على إثبات أثر تحقيق ذلك التوافق في تطوير أساليب القياس والإفصاح المحاسبي في صندوق التقاعد بالعراق، كما تهدف إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية الناتجة عن التوافق.

#### ٤. أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من امكانية إسهامه في تطوير النظام المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق من خلال تطوير أساليب القياس والإفصاح المحاسبي في الصندوق، وتحسين جودة المعلومات في التقارير المالية، بالإضافة إلى عدد من الاعتبارات يتمثل أهمها فيما يأتي:

أ. ضعف النظام المحاسبي الحالي لصندوق التقاعد القائم على القياس النقدي، وعدم مواكبته للتطورات الاقتصادية والمحاسبية الحديثة المحلية والدولية، ولذلك تُعد هذه الدراسة مساهمة من الباحث في العمل على تطوير القياس المحاسبي في صندوق التقاعد بالعراق عن طريق تطبيق أساس الاستحقاق، ليتماشى مع تلك التطورات.

ب. رفع مستوى الإفصاح المحاسبي عن نظم منافع التقاعد في التقارير المالية لتحقيق قيمة مضافة للمستخدمين.

#### ٥. فروض البحث :

في ضوء مشكلة وأهداف وأهمية البحث، يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية على تطوير النظام المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق.

#### وينبثق منه الفروض التالية:

- أ. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية على تطوير أساليب القياس المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق.
- ب. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية على تطوير أساليب القياس المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق.
- ج. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية.

#### ٦. منهجية البحث :

اعتمد البحث على منهجيتين واعتمد الباحث عليهما بشكل متكامل، سعياً إلى تحقيق أهدافه واختبار فروضه وهما المنهج الاستقرائي حيث تم جمع البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة للمجتمع وعينة الدراسة، والمنهج الاستنباطي حيث تم الرجوع إلى الدراسات والأدبيات المحاسبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة واستخدام البيانات والمعلومات التي تطلبتها هذه الدراسة بغرض تحليلها.

## ٧. الدراسات السابقة

(أ) دراسة الجزراوي وصالح (٢٠١٢) <sup>(١)</sup> بعنوان:

"معايير المحاسبة الحكومية وأهميتها في تطوير النظام المحاسبي الحكومي في العراق"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المعايير المحاسبية الحكومية الدولية في تطوير النظام المحاسبي الحكومي في العراق فضلاً عن مناقشة المحاسبة بإطارها العام والتركيز على معايير المحاسبة الحكومية الدولية من حيث تطورها وأهدافها وأهميتها والمنهجية المتبعة في وضعها. وقد خلصت الدراسة إلى أن اتباع المعايير المحاسبية الحكومية الدولية وإعداد القوائم المالية بموجبها تحقق المصادقية وتساعد صناع القرار الاقتصادي والمالي وتعزيز ثقة المجتمع الدولي بالبيانات المالية، وأن معايير المحاسبة الحكومية جاءت استجابة إلى المزيد من النداءات من أجل الشفافية والمساءلة المالية وكذلك حافظت معظم دول العالم على موازنتها ونظامها المحاسبي الحكومي على الأساس النقدي مع ذلك فإن العديد من هذه الحكومات تسعى إلى التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي، وأوصت الدراسة بضرورة تشكيل لجنة من المهنيين والأكاديميين في مهنة المحاسبة لدراسة معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وتحديد ما يلائم البيئة العراقية.

(ب) دراسة (Ouda, 2015) <sup>(٢)</sup> بعنوان:

"Making Governmental Accounting More Practice-Relevant:

Practitioner's Perspective"

ركزت الدراسة على تسليط الضوء على عدم ربط البحوث العلمية والأكاديمية في مجال المحاسبة الحكومية بالواقع العملي واحتياجات الممارسين المهنيين والمحاسبين في القطاعات الحكومية وأكدت الدراسة أن العلاقة بين الواقع العملي والبحوث النظرية في المحاسبة الحكومية غير مترابطة، حيث توجد فجوة كبيرة بين القطاع الحكومي والبحوث العلمية النظرية في مجال المحاسبة الحكومية، وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها المنظمات المهنية مثل ( IFAC , IPSASB) في العقود الثلاثة الماضية لتطوير المحاسبة في القطاع الحكومي، إلا أن الدراسة أكدت أن هذه الجهود لم تؤثر على الواقع العملي بالقطاع المحاسبي الحكومي على الوجه المستهدف لذلك، حيث لم يكن لها التأثير الملموس على تحسين وتطوير الممارسات المهنية والعملية على أرض الواقع.

(١) الجزراوي، إبراهيم محمد وصالح، عبد الهادي سلمان، "معايير المحاسبة الحكومية وأهميتها في تطوير النظام المحاسبي الحكومي

في العراق"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٢)، العدد (٣)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، ٢٠١٢.

(2) Ouda, Hassan, " Making Governmental Accounting More Practice-Relevant: Practitioner's Perspective", International Journal on Governmental Financial Management - Vol. XV, No 1, 2015, PP.9-35.

توصلت الدراسة عدة نتائج أهمها أن أسباب عدم النجاح في تطوير الواقع العملي في المحاسبة الحكومية يرجع إلى أن هذه البحوث لم تكن موجهة أساساً لتحسين الممارسات المحاسبية للقطاع الحكومي، بل لمجرد الانتقاد أو الفهم أو التوصيف النظري.

#### أوصت الدراسة بوجوب إعادة النظر في الأبعاد التالية:

- المبادئ الأساسية والفروض المحاسبية التي تعتمد على أساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية.
- الاعتراف والقياس للأصول الرأسمالية.
- نطاق التقارير المالية ذات الغرض العام (القوائم المالية).

(ج) دراسة (جبار، ٢٠١٦)<sup>(١)</sup> بعنوان:

#### "أهمية التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والمحلية ومدى جاهزية البيئة العراقية للتطبيق - دراسة مقارنة"

هدفت الدراسة بشكل خاص إلى التأكيد على ضرورة الوصول إلى معايير وطنية تسير جنباً إلى جنب مع متطلبات المعايير الدولية، وتشخيص أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التوافق والتنسيق بين المعايير المحلية والدولية، وحصر وتحليل العوامل والمتغيرات التي قد تُسهم في تقليص أوجه الخلاف الجوهرية بين معايير المحاسبة المحلية والدولية من جهة والمعايير الدولية من جهة أخرى، واعتمدت الدراسة على إجراء مقارنة بين المعايير الدولية والمعايير المحلية لتعرف مدى توافر التوافق بينهما، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن هناك أحياناً مالية واقتصادية لم ترد لها معالجات في معايير المحاسبة العراقية؛ إذ تستند الشركات العراقية في معالجة الكثير من القضايا المحاسبية والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة إلى متطلبات النظام المحاسبي الموحد، بالإضافة إلى وجود فجوة واسعة بين واقع النظام المحاسبي المطبق في الشركات العراقية ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية المتمثلة في قصور الإفصاح في التقارير المالية وبعض الثغرات في إعداد تلك التقارير، وهناك ضرورة لتحقيق التوافق بين معايير المحاسبة العراقية والمعايير الدولية لتوحيد لغة التقارير المالية للشركات التي تعمل داخل العراق من خلال إيجاد ممارسات تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

(١) جبار، ناظم شعلان، " أهمية التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والمحلية ومدى جاهزية البيئة العراقية للتطبيق - دراسة مقارنة"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٨)، العدد (٣)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠١٦ .

(د) دراسة (Peters, ٢٠١٩) <sup>(١)</sup> بعنوان:

### "An Evaluation Of The Accounting Systems And Control Of Pension Funds In Abia State "

هدفت الدراسة إلى بيان المعالجات المحاسبية المختلفة في صناديق التقاعد، وتبرز الدراسة تقييم نظم المحاسبة والمراقبة في هذه الصناديق، ويعزى سبب هذه الدراسة إلى قلة المبالغ التي تحصل عليها الصناديق كالمساهمات الحكومية، مما يجعلها غير كافية لتقديم المنافع للموظفين المحالين إلى التقاعد.

وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسب من خلال استخدام تقارير الخبير الإكتواري، يستطيع تحديد المبالغ اللازمة لتمويل المعاشات التقاعدية، وأن استحقاق المعاش التقاعدي يدفع بعد سنوات عديدة عندما يتقاعد الموظفون واحداً بعد الآخر، وتستخدم أموال الصناديق لمواجهة التزامات منافع التقاعد، كما أن تحقيق الرقابة الفعالة في هذه الصناديق يسهم في تحقيق مصالح الاطراف المستفيدة.

(هـ) دراسة (العمامي، ٢٠٢٠) <sup>(٢)</sup> بعنوان:

### " تطوير أساليب إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقبلية بصندوق الضمان الاجتماعي

#### الليبي في إطار المعايير الدولية لترشيد خطط منافع التقاعد"

هدفت تلك الدراسة إلى بيان أثر إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقبلية بالاسترشاد بمعايير المحاسبة الدولية على ترشيد خطط منافع التقاعد، وبيان أثر التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية، وكذلك الالتزامات المشروطة بعقود مستقبلية على ترشيد خطط منافع التقاعد بصندوق الضمان الاجتماعي الليبي، ولتحقيق هذه الأهداف بالاختبار والدليل العلمي أجريت دراسة تطبيقية على أنشطة صندوق الضمان الاجتماعي الليبي عن الفترة من (٢٠١٠) إلى (٢٠١٨).

توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذا دلالة إحصائية للتدفقات النقدية المستقبلية على ترشيد القرارات بخصوص تحديد قيمة ومستوى خطط منافع التقاعد،

أوصت الدراسة بضرورة تطويع معايير المحاسبة الدولية وتكييفها مع البيئة الليبية وطبيعة صندوق الضمان الاجتماعي وبخاصة معيار التدفقات النقدية وخطط منافع التقاعد؛ لما لها من أثر في تطوير القوائم المالية و رفع جودة المعلومات المالية المنشورة، والاهتمام بإعداد قائمة التدفقات النقدية المستقبلية بالاسترشاد بالمعايير المحاسبة الدولية مع تكامل عناصر التنبؤ المستمدة من

(1)Peters , Emeka Obiora , "An Evaluation Of The Accounting Systems And Control Of "Pension Funds In Abia State" , *Global Journal of Applied, Management and Social Sciences (Gojams)* , Faculty of Management Sciences, Chukwuemeka Odimegwu Ojukwu University, Vol.16, January 2019; P.195 - 213.

(٢) العمامي، علي محمد الهادي، تطوير أساليب إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقبلية بصندوق الضمان الاجتماعي الليبي في إطار المعايير الدولية لترشيد خطط منافع التقاعد "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٢٠ .

البيانات المالية المعدة في ظل أساس الاستحقاق المحاسبي والأساس النقدي وافترضات الخبير الإكتواري والافتراضات المالية لوضع افتراضات للتدفقات النقدية المستقبلية تتسم بالحيادية والموضوعية تساعد في ترشيد القرارات الحالية والمستقبلية.

**من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة يتضح للباحث ما يلي:**

- هدفت بعض الدراسات إلى بيان دور المعايير المحاسبية الحكومية الدولية في تطوير النظام المحاسبي الحكومي في العراق، ومدى ملائمة البيئة العراقية لتحقيق التوافق مع هذه المعايير، مثل دراسة (الجزراوي وصالح، جبار).
- هدفت دراسة (Ouda) إلى تسليط الضوء على عدم ربط البحوث العلمية والأكاديمية في مجال المحاسبة الحكومية بالواقع العملي واحتياجات الممارسين المهنيين والمحاسبين في القطاعات الحكومية وأكدت الدراسة أن العلاقة بين الواقع العملي والبحوث النظرية في المحاسبة الحكومية غير مترابطة.
- هدفت دراسة (العمامي) إلى بيان أثر إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقبلية بالاسترشاد بمعايير المحاسبة الدولية على ترشيد خطط منافع التقاعد.
- تناولت دراسة (Peters) المعالجات المحاسبية وتقييم نظام الرقابة في صناديق المعاشات التقاعدية.

**تعليق الباحث:**

ومما سبق يتضح قلة الدراسات التي تناولت موضوع تطوير النظام المحاسبي الحكومي في العراق لغرض التوافق مع المعايير المحاسبية؛ لذلك تناول البحث الحالي تطوير النظام المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق في ظل عدم تبني تطبيق هذه المعايير في البيئة العراقية والتحديات والمعوقات التي تقف في طريق تبني هذه المعايير والفوائد المتحققة منها، مما يستدعي زيادة اهتمام كل من الباحثين والمنظمات المهنية بهذا الجانب.

## **٨. الاتجاهات الدولية في المحاسبة عن نظم معاشات التقاعد.**

تطورت الأنظمة والقوانين المتعلقة بنظم معاشات التقاعد في العقود الأخيرة في كثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء، مما كان من نتيجته أن حرصت المؤسسات المهنية والعلمية المهتمة بالمحاسبة والمراجعة بالمشاكل التي ترتبط بهذا النشاط، وفيما يلي عرض لأهم قضايا القياس والتوصيل والإفصاح المحاسبي للمعاشات الحكومية:

## أ. طبيعة القياس المحاسبي في المعاشات الحكومية<sup>(١)</sup>:

تتميز المعاشات الحكومية عادة بأنها تقوم على قانون عام يتفق مع السياسة العامة للدولة، كما أن الهدف الرئيس من نظم المعلومات في صناديق التقاعد الحكومية لا يرتبط بتكلفة الإيرادات كما هي الحال بالمنشآت، ولكنه يتمثل في المقابلة (Matching) بين الأصول والموارد المخصصة للتمويل من جهة وبين الالتزامات والاحتياطات المرتبطة من جهة و بين الالتزامات والاحتياطات المرتبطة بهذه الموارد من جهة أخرى، ويفضل أن تتم تلك المقابلة طبقاً لأساس الاستحقاق، حتى يمكن التعرف على مدى كفاية الأموال المتاحة للتمويل لتغطية الالتزامات المطلوبة عن المعاشات، والتعرف على قيمة العجز أو الفائض في هذه الناحية.

## ب. طبيعة الإفصاح عن أثر المعاشات التقاعدية الحكومية<sup>(٢)</sup>

لم تقتصر الاتجاهات الحديثة في مجال المحاسبة عن نظم التقاعد على القياس المحاسبي بل شملت أيضاً تتبع أثر عمليات القياس على دلالة القوائم المالية، وأولت هذا الجانب اهتماماً خاصاً، و أياً ما كان الأمر فإن عمليات القياس وعمليات الإفصاح هما حلقتان في سلسلة واحدة، بمعنى أن دلالة القوائم المالية ترتبط ارتباطاً مباشراً بطرق القياس المستخدمة<sup>(٣)</sup>.

ويمكن القول بأن القوائم المالية لم يستقر الرأي بعد على طبيعتها، حيث أوضح المجلس القومي للمحاسبة الحكومية بالولايات المتحدة (NCGA) بأنه إذا ما رغبت الجهات الحكومية في الإفصاح عن خطط المعاشات التقاعدية فإن ذلك يستلزم تبيان حجم الأموال المخصصة للمعاشات، على أن يتبع ذلك بيان للمبادئ المطبقة في كيفية الحصول على مساهمات الأفراد.

وقد أوضح البعض في هذا المجال أنه إلى حين الاتفاق على أسس موحدة فإن المسؤولين في القطاع الحكومي يمكن لهم اختيار إحدى الطرق المتعارف عليها في الإفصاح، على أن تستمر في تطبيقها من سنة لأخرى، حتى لا يحدث سوء فهم لدى المستخدم للقوائم المالية التي يخرجها النظام المحاسبي الحكومي.

ويرى البعض أن القوائم المالية يجب أن تحتوي على ما يلي<sup>(٤)</sup>:

- بيان عن طبيعة خطة المعاشات، ومدتها وعدد من تشملهم من العاملين.
- بيان عن سياسات المحاسبة و التمويل في خطط المعاشات.
- العوامل ذات التأثير على دلالة القوائم المالية في السنوات المختلفة عند إجراء المقارنة.

(١) الناغي، محمود السيد، 'نظرية المحاسبة'، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، ٢٠١٧، ص ٤٣٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٤٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٤١.

(٤) المرجع السابق، ص ٤٤٢.



## ٩. القوائم المالية لصندوق التقاعد بالعراق وفقاً للنظام المحاسبي الحالي

اقتصرت القوائم المالية لصندوق التقاعد بالعراق على:

### - قائمة الإيرادات والمصروفات

تهدف قائمة الإيرادات والمصروفات إلى تحديد الفائض أو العجز من خلال مقابلة الإيرادات بالمصروفات، ويرحل هذا المبلغ إلى قائمة المركز المالي.

ويتمثل نشاط صندوق التقاعد بالعراق في تجميع الاشتراكات من أعضائه (منتسبي دوائر الدولة) وكذلك مساهمة التقاعد الحكومية، واستثمار الفائض من أموال الصندوق في الاستثمارات الآمنة، وتستخدم الإيرادات السنوية في الوفاء بالتزامات الصندوق تجاه أعضائه، وتغطية المصاريف اللازمة لتسيير أعماله خلال السنة، ويمكن بيان إيرادات ومصروفات صندوق التقاعد كما يلي:

❖ **الإيرادات:** يمكن تبويبها إلى (اشتراكات الأعضاء، مساهمة الدولة في التقاعد، إيرادات الاستثمارات، موارد أخرى).

❖ **المصروفات والمنافع والتعويضات:** يمكن تبويبها إلى (المنافع والتعويضات، المصاريف التشغيلية).

### - قائمة المركز المالي

تُعد قائمة المركز المالي لصندوق التقاعد بياناً بالأصول والالتزامات وحقوق الأعضاء في نهاية السنة المالية، كما تُعد المصدر الرئيس للمعلومات حول سيولة الصندوق ومرونته المالية التي تساعد على تحديد المركز المالي، والحكم على المخاطر التي يتعرض لها الصندوق، ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته، وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للصندوق.

وتمثل القوائم المالية للصندوق عرضاً هيكلياً ذا طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات<sup>(١)</sup>، ولكنها لا توفر دائماً كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمون لاتخاذ القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة، ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية أو معلومات مستقبلية، ويرى الباحث ان هذه القوائم لا توفر بشكل كافي معلومات عن المركز المالي، والأداء المالي للصندوق وقدرته على سداد الالتزامات<sup>(٢)</sup>، مما يستدعي تطوير النظام المحاسبي للصندوق بما يتوافق مع المعايير المحاسبية؛ لغرض توفير المعلومات اللازمة التي يحتاجها المستخدمون في اتخاذ القرارات.

(١) معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥، الوقائع المصرية، العدد ١٥٨ في ٩ يوليو ٢٠١٥، ص ٥٦.

(٢) زغلول، أحمد حسن، خيرى، يسري محمد علي، "المحاسبة في المنشآت المالية (البنوك-شركات التأمين)"، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٣، ص ٣٥١.

## ١٠. متطلبات وأدوات التصور المقترح لتطوير النظام المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق

أ. متطلبات التصور المقترح:

لتطبيق التصور المقترح لتطوير النظام المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق لا بد من توافر عدة متطلبات تضمن تحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية بسلاسة ونجاح، ولعل من أهم المتطلبات الواجب توافرها يتمثل فيما يلي:

- تعديل مجموعة التشريعات والقوانين المتعلقة بصندوق التقاعد بالعراق، بما يتسع لتطوير النظام المحاسبي للصندوق بالتوافق مع المعايير المحاسبية.
- قيام الجهات المعنية بعقد لقاءات تدريبية (برامج تدريبية وندوات) لموظفي صندوق التقاعد بالعراق لشرح أهداف وفوائد تطبيق التصور المحاسبي المقترح والمشاكل التي قد تواجه تطبيقه.
- عقد الندوات والمؤتمرات العلمية للتعريف بالمعايير المحاسبية ذات الصلة وأهمية التوافق معها.
- التحول التدريجي نحو تطبيق أساس الاستحقاق<sup>(١)</sup>.
- استحداث قواعد محاسبية محلية تتوافق مع المعايير المحاسبية ذات الصلة بصندوق التقاعد.

### ب. أدوات التصور المقترح

يمكن أن يتم التطوير من خلال استخدام الأدوات التالية:

- معايير المحاسبة الدولي في القطاع العام IPSASS

يمكن القول بأن النظم المحاسبية الحكومية التقليدية لا تستند على معايير محاسبة حكومية مستمدة من إطار مفاهيمي متكامل، بل تعتمد على نصوص قانونية ولوائح وتعليمات تصدرها الجهات المعنية، لكن في ضوء التطورات الراهنة على كافة الأصعدة الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية كان لزاماً أن يساير ذلك تطور في الفكر المحاسبي الحكومي لمواكبة تلك التحديات، واعتماد معايير محاسبية حكومية عملية ملائمة ومتسقة مع الإطار المفاهيمي للنظم المحاسبية الحكومية، فالأساس النظري بدون تطبيق عملي يبقى منعدم الفائدة، كما أن الممارسة العملية والتطبيق بدون الاسترشاد بأساس علمي نظري تكون نتيجته غير موجهة والسير بشكل أعمى ويتخبط دون تحقيق الأهداف المرجوة<sup>(٢)</sup>.

ويمكن للباحث أن يبرز دور المعايير المحاسبية في تطوير النظام المحاسبي لصندوق التقاعد

بالعراق في الآتي:

(١) الغلاوي، حيدر صبري سرعان، "مشاكل تطبيق معيار التقارير المالية الدولية في عقود التأمين"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٦، ص.٣٩.

(٢) النقيب، كمال عبدالعزيز، "مقدمة في نظرية المحاسبة"، دار وائل، عمان، ٢٠٠٤، ص١٤١.

## - أهداف التقارير المالية الحكومية

من المهم جداً أن نعرف لمن سوف يتم توصيل المعلومات المحاسبية؟ ومن هم المستفيدون من تلك المعلومات المحاسبية؟، وما هي القرارات التي سوف يتخذونها؟، مما يجعل الربط بينها وبين تحديد أهداف التقارير المالية الحكومية ينبني أساساً على قاعدة "توفير معلومات ملائمة لمستخدمي التقارير المالية الحكومية".

## - الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي التي تميز ما بين المعلومات الجيدة والمفيدة وغيرها من المعلومات الأقل أو العديمة الفائدة لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة<sup>(١)</sup>، فالخصائص النوعية لمحتوى التقارير المالية تعظم من فوائد المعلومات للمستخدمين، وتعتمد إلى حد الفجوة بين مفاهيم الأهداف والمفاهيم اللاحقة التي تغطي عناصر القوائم المالية وقياسها والإفصاح عنها<sup>(٢)</sup>.

ويؤكد الباحث بأن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لـ IPSASs هي نفسها التي وردت في الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSs/IASs لكنه تم تقسيمها فيها إلى خصائص أساسية وخصائص معززة وذلك كما يلي:

١- خصائص أساسية: وتشمل الملاءمة والتمثيل الصادق.

٢- خصائص معززة: وتشمل القابلية للفهم والتوقيت المثالي والقابلية للمقارنة والقابلية للتحقق<sup>(٣)</sup>.

## ▪ معايير المحاسبة الدولية المرتبطة بنظم منافع التقاعد

حظيت قضية إصدار معيار محاسبي لمعاشات التقاعد باهتمام هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) الذي كان له السبق في هذا المجال بإصدار المعيار رقم (٨٧) الأمريكي لعام ١٩٨٥ بعنوان "محاسبة المعاشات لأصحاب الأعمال" (SFAS 87,1987) والذي ركز على الخطط محددة المنافع (DB)، وكان للتعاون المشترك بين (FASB) و (IASB) لإصدار معايير جديدة أكثر شمولاً للمحاسبة عن المعاشات التقاعد، وكما قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار رقم (١٩) لعام ١٩٩٨، بعنوان "منافع الموظفين"، ومعيار رقم (٢٦) بعنوان "المحاسبة والتقرير عن نظم منافع التقاعد"<sup>(٤)</sup>.

(1) Kieso, D. E., Weygandt, J.J. and Warfield, T.D "Intermediate Accounting", 12th ed. Wiley & Sons, Inc, 2005, P.31.

(٢) ريتشارد شرويدر وآخرون، "نظرية المحاسبة"، ترجمة خالد علي كاججي، دار المريخ، الرياض، ٢٠١٦، ص٨٣.

(٣) International Financial Reporting Standards, "Conceptual Framework", Op. Cit, 2016, PP.A27-A27.

(٤) سعد الدين، إيمان محمد، "إطار مقترح للمعلومات المالية المستقلة واختباره من منظور المستثمرين في سوق الأوراق المالية"، مجلة التجارة

والتمويل، العدد(١)، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠١٤، ص.٢٢:٢٣.

وقد تمت المصادقة على المعيار الدولي رقم (٢٦) بواسطة لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام ١٩٨٦، وبدأ سريانه عام ١٩٨٨، بينما معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) قد تم تعديله مرتين أما المعيار رقم (٢٦) فلم يخضع للتعديل من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية، ولقد أعيدت صياغته عام ١٩٩٤، ليتماشى مع الممارسة الجارية للجنة معايير المحاسبة الدولية<sup>(١)</sup>.

## ١.١. التصور المقترح للتوافق مع المعايير المحاسبية ذات الصلة

يمكن تناول هذا المحور من خلال العناصر التالية:

### أ. الهيكل الفكري للتصور المقترح

يتناول هذا المحور عناصر الهيكل الفكري للتصور المقترح لتطوير النظام المحاسبي لصندوق النقاعد بالعراق، حيث يتم تناول المفاهيم العامة للهيكل الفكري للتصور المقترح، ثم عرض فروض ومبادئ الهيكل الفكري لهذا المدخل، وتم تقسيم هذا المحور إلى:

#### ▪ مفاهيم الهيكل الفكري

يعبر المفهوم عن مجموعة افكار مجردة ناتجة من الخبرة والملاحظة تحدد طبيعة العنصر ودلالته، أو تبين ماهية الظاهرة محل الدراسة، فهو إدراك ذهني لذلك العنصر، أو تلك الظاهرة ؛ ويحدد هذا الإدراك ماهية باقي عناصر الهيكل الفكري من فروض ومبادئ، والهدف من تحديد المفهوم إرساء المعنى وتوضيح المقصود به<sup>(٢)</sup>.

#### ▪ فروض الهيكل الفكري

عرف (KIESO) الفروض المحاسبية بأنها "مسلمات يجري قبولها لاشتمالها على التوافق مع أهداف التقارير المالية التي تعكس البيئة الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والقانونية التي تعمل في ظل إطارها المحاسبي"<sup>(٣)</sup>.

كما أن الفروض المحاسبية لا بد وأن تكون قليلة نسبياً من حيث العدد، كما أنها يجب ألا تعتمد منطقياً على بعضها البعض وألا يكون هنالك تعارض فيما بينها، وأخيراً يجب أن تكون كافية وضرورية لتبرير وجود واشتقاق مجموعة المبادئ العلمية<sup>(٤)</sup>.

(١) حماد، طارق عبدالعال، "موسوعة معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية"، الجزء الثاني، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص.١٠٠.

(2) Alan Coad, Lisa Jack, Ahmed Kholeif (2016) "Strong Structuration Theory in Accounting Research", **Accounting , Auditing & Accountability Journal**, Vol 29 Issue:7 , pp.1138-1144.

(3) KIESO, Donald & Others, " **Intermediate Accounting**", Volume 1", Jone Willy & Sons, United states, 2011, P.48.

(٤) الشيرازي، عباس مهدي، "نظرية المحاسبة"، دار السلاسل، الكويت، ١٩٩٠، ص٢٥٨.

## ▪ مبادئ الهيكل الفكري

عرف (KIESO) المبادئ المحاسبية بأنها "قواعد عامة للقرار، يتم اشتقاقها من كل الأهداف والمفاهيم المحاسبية النظرية وهذه المبادئ تتحكم بتطوير الطرق والإجراءات الفنية المحاسبية"<sup>(١)</sup>، وقد احتلت المبادئ المحاسبية دوراً بارزاً في ممارسة المهنة، حيث ترتب عليها تضيق ملحوظ في شقة الخلاف بين المحاسبين في التطبيق العملي، كما أنها تمثل الإطار العام الذي يمكن للمراجع من خلاله الحكم على مدى عدالة القوائم المالية، بل أكثر من ذلك يجب على المراجع الخارجي أن يورد في تقريره رأيه المهني إزاء مدى التزام المنشأة بهذه المبادئ في إعداد القوائم المالية، إذ أن أي خروج عنها في التطبيق العملي يستلزم التحفظ من قبل مراجع الحسابات في تقريره الدوري<sup>(٢)</sup>.

## ب. الهيكل التطبيقي للتصور المحاسبي المقترح

يمكن تناول هذا المحور من خلال العناصر التالية:

## ▪ معايير الهيكل التطبيقي

يقترح الباحث مجموعة من المعايير المحاسبية التي يمكن الاسترشاد بها عند إجراء المعالجة المحاسبية للأنشطة المالية في صندوق التقاعد بالعراق، وتستند هذه المعايير المقترحة على مجموعة من المفاهيم والفروض والمبادئ والتي سبق لنا تناولها في الهيكل الفكري للتصور المحاسبي المقترح.

ولكي يتم تنفيذ التصور المقترح بشكل صحيح، فقد اعتمد التصور على محددات للتطوير يجب مراعاتها حتى تتحقق أهداف البحث بالشكل الملائم ومن ثم الاعتماد بصفة أساسية على معايير المحاسبة الدولية في القطاع الحكومي IPSASS، ومعايير المحاسبة الدولية ذات الصلة كأساس لتطوير النظام المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق.

ويرى الباحث ان المعايير التي يمكن اعتمادها لتطوير شكل ومحتوى النظام المحاسبي

لصندوق التقاعد بالعراق تتمثل في الآتي :

- معايير المحاسبة الدولية في القطاع الحكومي IPSASS التالية:

- ١- معيار رقم (١) "عرض البيانات المالية".
- ٢- معيار رقم (٢) "بيان التدقيق النقدي".
- ٣- معيار رقم (٣) "السياسات المحاسبية".

(1) KIESO, Donald & Others, **Op. Cit**, P.50.

(٢) الشيرازي، عباس مهدي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٨.

٤ - معيار رقم (٢٥) "منافع الموظفين".

- معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS26) "المحاسبة والتقرير عن نظم منافع التقاعد".

#### ■ أساليب وإجراءات التصور المقترح

وهي "مجموعة أدوات التطبيق التي تستخدمها المنشأة في إنتاج وتوصيل المعلومات المالية"، ويقصد بأدوات التطبيق العملي تلك القواعد والأسس والطرق والإجراءات التي يستعين بها المحاسب لتطبيق المبادئ المحاسبية وبيان كيفية معالجة البنود والعمليات والأحداث في مجال محدد. وعرفت (IPSASB) الأساليب المحاسبية تعريفاً مشابهاً لتعريف (IASB) بأنها "المبادئ والأسس والأعراف والقوانين والممارسات المحددة التي طبقتها المنشأة في إعداد وعرض القوائم المالية"<sup>(١)</sup>.

وتتمثل إجراءات التصور المقترح في:

#### - تطوير أساليب القياس المحاسبي

حظى القياس في الفكر المحاسبي باهتمام الكتاب والباحثون والمنظمات المحاسبية المهنية وذلك باعتباره أحد الوظائف الرئيسية لإنتاج المعلومات المحاسبية والمالية اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، ويهدف القياس المحاسبي إلى تحديد القيم النقدية للعناصر التي تشملها القوائم المالية، والتي يعتمد عليها الأطراف المستفيدة في اتخاذ قراراتهم، ويتطلب تطوير أساليب القياس المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق معالجة بعض المشاكل والصعوبات أهمها:

#### ١ - معالجة مشكلة قياس القيمة الحالية الإكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها<sup>(٢)</sup>

يقصد بالقيمة الحالية الإكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها القيمة الحالية للمبالغ المتوقع سدادها بواسطة نظام منافع التقاعد للعاملين الحاليين عن خدمات أديت بالفعل، ويتم حساب القيمة الحالية الإكتوارية إما باستخدام المستويات الحالية للأجور أو المستويات المتوقعة للأجور وذلك خلال الفترات الزمنية حتى حلول تاريخ تقاعد المشتركين.

ويتبين مما سبق أن الحساب باستخدام الأجور المتوقعة أعلى من الأجور الحالية مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التزام المعاش، ويفضل اتباع أسلوب الأجور المتوقعة لأن الصندوق قائم على الاستمرارية، كما أن المنافع سوف يتم الحصول عليها في المستقبل وتعتمد على الأجور السائدة في تاريخ التقاعد، وقد أخذ FASB بالأجور المستقبلية.

(1) IFAC, "Glossary of Defined Terms", (New York: IFAC, 2008), P. 1045.

(٢) معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥، مرجع سبق ذكره، ص.٣٢٩: ٣٣٣.

## ٢ - معالجة مشكلة قياس أصول النظام

يتم قياس أصول النظام وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٦) "المحاسبة والتقرير عن نظم منافع التقاعد"، حيث يتم قياس استثمارات نظم منافع التقاعد بالقيمة العادلة، وفي حالة إذا كان تقييم استثمارات النظام المحتفظ بها غير ممكن بالقيمة العادلة فيجب الإفصاح عن السبب في عدم استخدام قيمة عادلة، أما بالنسبة للأوراق المالية ذات القيمة الاستردادية المحددة والتي يمكن اقتناؤها بغرض مقابلة التزامات النظام فيمكن أن يتم قياسها بمبالغ تعتمد على القيمة الإسترديادية النهائية لتلك الأوراق وبافتراض معدل ثابت للعائد عليها حتى تاريخ الاستحقاق.

### - تطوير أساليب الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي لصناديق التقاعد أمراً بالغ الأهمية في الوقت الحاضر، حيث يعتبر الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات التي تحتاجها غالبية مستخدمي هذه المعلومات، لذا يجب أن يفي الإفصاح المحاسبي لصناديق التقاعد بالمتطلبات الأساسية لكافة الأطراف المعنية، ويرى الباحث ان تطوير أساليب الإفصاح المحاسبي لصندوق التقاعد يتحقق من خلال تطبيق المعايير المحاسبية، والتي تتطلب إعداد مجموعة من القوائم والبيانات المالية يمكن ايجازها في التالي: بيان المركز المالي، وبيان الأداء المالي، وبيان التغيرات في صافي الأصول، وبيان التدفق النقدي، وملخص بالسياسات والمحاسبية والملاحظات التفسيرية الأخرى).

وكذلك أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٦) "المحاسبة والتقرير عن نظم منافع التقاعد" إلى القوائم والبيانات المالية التي يجب إعدادها في صناديق التقاعد والمتمثلة في<sup>(١)</sup>: ملخص السياسات المحاسبية الهامة للخطة، وقائمة بصافي الأصول المتاحة للصندوق، وقائمة التغيرات في صافي الأصول المتاحة في الصندوق، ووصف لسياسات التمويل، القيمة الحالية الإكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها، ووصف للافتراضات الإكتوارية المؤثرة المستخدمة والطريقة المطبقة في حساب القيمة الحالية الإكتوارية لمنافع التقاعد المتعهد بها.

## ١٢. الدراسة الميدانية

يمكن تناول هذا المحور من خلال العناصر التالية:

### أ. مجتمع وعينة الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة الموظفين العاملين في أقسام الحسابات والتدقيق الداخلي في صندوق التقاعد بالعراق بكافة فروعهم في المحافظات؛ بهدف تعرّف وجهات نظرهم فيما يتعلق بتطوير النظام

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٠.

المحاسبي للصندوق، كونهم الأكثر دراية ومعرفة بالنظام المحاسبي المطبق والمشاكل والمعوقات التي تواجه عملهم، وعليه فإن إجاباتهم ستحمل مصداقية أكبر.

ولتحديد عينة الدراسة تم استخدام أسلوب العينة العشوائية ، وفقاً لقانون Moser والذي ينص:

$$n = \frac{N \cdot e}{e + 1}$$

حيث إن:  $n =$  حجم العينة المراد قياسها.

$e =$  حد الثقة أو درجة الدلالة.

$e =$  الانحراف المعياري.

$e =$  حد الثقة أو درجة الدلالة للوسط الحسابي لمجتمع الدراسة / مستوى

الثقة بافتراض أن الانحراف المعياري لمجتمع الدراسة = ١٤ .

درجة الدلالة = ٢ .

مستوى الثقة = ٩٥ (١.٩٦) .

إذاً  $e =$  مستوى الدلالة / مستوى الثقة = ١.٩٦ / ٢ = ١ .

$$n = \frac{N \cdot e}{e + 1} = \frac{196 \cdot 1}{1 + 1} = 98$$

وبعد استبعاد (١٩) استمارة لعدم اكتمال البيانات وعدم صلاحيتها للتحليل فقد بلغ مجموع

الاستمارات الصحيحة (١٧٧) مفردة.

ب. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم استخدام عدد من الأدوات الإحصائية لتحليل الاستبيان الميداني باستخدام برنامج التحليل

الإحصائي SPSS, V.24 وهي:

- **النسبة المئوية:** لقياس نسبة التكرارات لاستجابات عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات استمارة الاستبيان
- **المتوسط الحسابي:** لقياس متوسط استجابات عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات استمارة الاستبيان
- **الانحراف المعياري:** لقياس مدى تشتت أو تجانس استجابات عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات استمارة الاستبيان
- **الوزن النسبي:** لقياس الأهمية النسبية لاستجابات عينة الدراسة.
- **معامل ألفا كرونباخ:** لقياس مستوى ثبات فقرات استمارة الاستبيان
- **علاقات الارتباط بيرسون Pearson:** لقياس مستوى الصدق الداخلي لفقرات استمارة الاستبيان نموذج الانحدار الخطي البسيط: لاختبار صحة فروض.

ج. الإحصاء الاستدلالي لاختبار صحة الفروض

تناول هذا العنصر التحليل الإحصائي لاختبار صحة الفروض وكانت النتيجة كما يلي:



الفرض الرئيس:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية على تطوير النظام المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق وينبثق من الفرض الرئيس الفروض الفرعية التالية:  
١. الفرض الفرعي الأول:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية على تطوير أساليب القياس المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق وقد تم اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى للدراسة باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام برنامج SPSS ويوضح الجدول رقم (١) نتائج الاختبار:

جدول (١) نتائج نموذج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى

المتغيرات	أبعاد النموذج	قيمة الانحدار (B)	الخطأ المعياري
المتغير الاول	المعايير المحاسبية	٢.١٠٠*	٠.١٨٠
المتغير الثاني	أساليب القياس المحاسبي	٠.٥٠٢	٠.٠٤٤
القيم الإحصائية	قيمة F المحسوبة	١٣٠.٧٦٩	
	مستوى دلالة F المحسوبة	٠.٠٠٠	
	معامل الارتباط (R)	٠.٦٥٤	
	معامل التحديد (R <sup>2</sup> )	٠.٤٢٨	
	الخطأ المعياري للتقدير	٠.٣٠٤	

\* ثابت الانحدار.

كانت علاقة خط الانحدار على النحو الآتي:

$$Y = 2.100 + 0.502x1$$

حيث أن: Y = المعايير المحاسبية

X1 = أساليب القياس المحاسبي.

وأظهرت نتائج الانحدار الموضحة في الجدول (١) العلاقة القوية بين التوافق مع المعايير المحاسبية وتطوير أساليب القياس المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق في نموذج الانحدار، حيث بلغ معامل الارتباط (R) (٠.٦٥٤).

وبلغت قيمة القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد ( $R^2$ ) (0.428)؛ مما يشير إلى أن 43% من التغيرات الحاصلة في تطوير أساليب القياس المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق يفسرها التوافق مع المعايير المحاسبية

وبلغت قيمة ( $F$ ) المحسوبة في نموذج الانحدار للفرضية 130.77 وبمستوى دلالة إحصائية ( $sig = 0.000$ )، وهي أصغر من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد (0.05)، وهذا يدل على وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين التوافق مع المعايير المحاسبية وتطوير أساليب القياس المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق.

ويتضح مما سبق رفض الفرض العدمي، وقبول الفرضية البديل، "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية على تطوير أساليب القياس المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق"

## ٢. الفرض الفرعي الثاني:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية على تطوير أساليب الإفصاح المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق  
وقد تم اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام برنامج SPSS ويوضح الجدول رقم (٢) نتائج الاختبار:

جدول (٢) نتائج نموذج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية

المتغيرات	أبعاد النموذج	قيمة الانحدار (B)	الخطأ المعياري
المتغير الأول	المعايير المحاسبية	1.182*	0.186
المتغير الثاني	أساليب الإفصاح المحاسبي	0.736	0.046
القيم الإحصائية	قيمة F المحسوبة	256.44	
	مستوى دلالة F المحسوبة	0.000	
	معامل الارتباط (R)	0.771	
	معامل التحديد ( $R^2$ )	0.594	
	الخطأ المعياري للتقدير	0.256	

\* ثابت الانحدار.

كانت علاقة خط الانحدار على النحو الآتي:

$$Y = 1.182 + 0.736x1$$

حيث أن:  $Y =$  المعايير المحاسبية

$X1 =$  أساليب الإفصاح المحاسبي.

وأظهرت نتائج الانحدار الموضحة في الجدول (٢) العلاقة القوية بين التوافق مع المعايير المحاسبية وتطوير أساليب الإفصاح المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق في نموذج الانحدار، حيث بلغ معامل الارتباط (R) (٠.٧٧١).

وبلغت قيمة القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد ( $R^2$ ) (٠.٥٩٤)؛ مما يشير إلى أن ٥٩% من التغيرات الحاصلة في تطوير أساليب الإفصاح المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق يفسرها التوافق مع المعايير المحاسبية

وبلغت قيمة (F) المحسوبة في نموذج الانحدار للفرضية ٢٥٦.٤٤ وبمستوى دلالة إحصائية (sig= 0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد (٠.٠٥)، وهذا يدل على وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين التوافق مع المعايير المحاسبية وتطوير أساليب الإفصاح المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق.

ويتضح مما سبق رفض الفرض العدمي، وقبول الفرض البديل، "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية على تطوير أساليب الإفصاح المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق"

### ٣. الفرض الفرعي الثالث:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية

وقد تم اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام برنامج SPSS ويوضح الجدول رقم (٣) نتائج الاختبار:

جدول (٣) نتائج نموذج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثالثة

المتغيرات	أبعاد النموذج	قيمة الانحدار (B)	الخطأ المعياري
المتغير الأول	المعايير المحاسبية	١.٨٨٦*	٠.١٨٣
المتغير الثاني	جودة المعلومات المحاسبية	٠.٥٣٧	٠.٠٤٣
القيم الإحصائية	قيمة F المحسوبة	١٥٥.٦٧٧	
	مستوى دلالة F المحسوبة	٠.٠٠٠	
	معامل الارتباط (R)	٠.٦٨٦	
	معامل التحديد ( $R^2$ )	٠.٤٧١	
	الخطأ المعياري للتقدير	٠.٢٩٢	

\* ثابت الانحدار.

كانت علاقة خط الانحدار على النحو الآتي:

$$Y = 1.886 + 0.537x1$$

حيث أن:  $Y =$  المعايير المحاسبية

$X1 =$  جودة المعلومات المحاسبية

وأظهرت نتائج الانحدار الموضحة في الجدول (٢٢) العلاقة القوية بين التوافق مع المعايير المحاسبية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لصندوق التقاعد بالعراق في نموذج الانحدار، حيث بلغ معامل الارتباط ( $R$ ) (٠.٦٨٦).

وبلغت قيمة القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد ( $R^2$ ) (٠.٤٧١)؛ مما يشير إلى أن ٤٧% من التغيرات الحاصلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لصندوق التقاعد بالعراق يفسرها التوافق مع المعايير المحاسبية

وبلغت قيمة ( $F$ ) المحسوبة في نموذج الانحدار للفرضية ١٥٥.٦٧٧ وبمستوى دلالة إحصائية ( $sig = 0.000$ )، وهي أصغر من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد (٠.٠٥)، وهذا يدل على وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين التوافق مع المعايير المحاسبية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لصندوق التقاعد بالعراق.

ويتضح مما سبق رفض الفرض العدمي، وقبول الفرض البديل "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لصندوق التقاعد بالعراق"

ويُستنتج مما سبق رفض الفرض الرئيس العدمي، وقبول الفرض البديل "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية على تطوير النظام المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق".

### ١٣. النتائج:

في ضوء ما تقدم أظهر البحث في شقيه النظري والميداني مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في التالي:

- أ. تتمثل أهم مجالات القصور في النظام المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق فيما يلي:
  - القصور في أهداف النظام المحاسبي.
  - ضعف في نظم المعلومات المحاسبية.
  - تطبيق النظام المحاسبي الأساس النقدي في القياس.
  - القصور في الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية.

- ضعف إجراءات الرقابة الداخلية بالنظام المحاسبي.
- عدم ملاءمة المعلومات لترشيد القرارات.
- ب. عدم جاهزية البيئة القانونية والتشريعية في العراق لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية.
- ج. تتمثل أهم التحديات أو المعوقات التي تواجه تطوير النظام المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق وبما يتوافق مع المعايير المحاسبية فيما يلي:
  - ضعف التأهيل العلمي والمهني للموظفين العاملين في صندوق التقاعد.
  - عدم وجود رغبة حقيقية لدى الإدارة العليا للصندوق في تطوير النظام المحاسبي، وبما يتوافق مع المعايير المحاسبية.
- د. حساب القيمة الحالية الإكتوارية لمنافع التقاعد المستحقة يتم إما باستخدام المستويات الحالية للأجور، أو المستويات المتوقعة للأجور، وأن الحساب باستخدام الأجور المتوقعة أعلى من الأجور الحالية مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التزام المعاش.
- هـ. تحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية يسهم في تطوير أساليب القياس والإفصاح المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق.
- و. تحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية يسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لصندوق التقاعد بالعراق.

#### ١٤. التوصيات:

- في ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث، يوصي الباحث بما يلي:
- أ. المبادرة بإصلاح النظام المحاسبي لصندوق التقاعد والتحول التدريجي نحو تطبيق المحاسبة وفق أساس الاستحقاق.
  - ب. وجوب التنسيق الكامل بين سلطات الدولة كافة (التشريعية والتنفيذية والرقابية) وبين أجهزتها المختلفة وتضافر الجهود لمواجهة التحديات التي تواجه عملية تطوير النظام المحاسبي لصندوق التقاعد.
  - ج. ضرورة التركيز على التأهيل العلمي والخبرة المهنية للموظفين العاملين في صندوق التقاعد، والاهتمام بالتعليم والتدريب المهني المستمر.
  - د. وجوب إضفاء الإلزام القانوني في تطوير النظام المحاسبي لصندوق التقاعد وبما يتوافق مع المعايير المحاسبية وإعطائه قوة القانون.
  - هـ. استخدام مستويات الأجور المتوقعة في حساب القيمة الحالية الإكتوارية لمنافع التقاعد المستحقة، وذلك لأن الصندوق قائم على فرض الاستمرارية، كما أن المنافع سوف يتم الحصول عليها في المستقبل وتعتمد على مستويات الأجور السائدة في تاريخ التقاعد.

- و. ضرورة المبادرة بتطبيق المعايير المحاسبية ذات الصلة بالدراسة لتطوير أساليب القياس والإفصاح المحاسبي لصندوق التقاعد بالعراق.
- ز. ضرورة المبادرة بتطبيق المعايير المحاسبية ذات الصلة بالدراسة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لصندوق التقاعد بالعراق.
- ح. ضرورة استحداث تقارير مالية تعزز المساءلة وتحسن من إجراءات الرقابة الداخلية في النظام المحاسبي.

## المراجع

١. جبار، ناظم شعلان، " أهمية التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والمحلية ومدى جاهزية البيئة العراقية للتطبيق - دراسة مقارنة"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٨)، العدد (٣)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠١٦ .
٢. الجزراوي، ابراهيم محمد وصالح، عبدالهادي سلمان، " معايير المحاسبة الحكومية وأهميتها في تطوير النظام المحاسبي الحكومي في العراق "، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (٢)، العدد (٣)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، ٢٠١٢.
٣. حماد، طارق عبدالعال، "موسوعة معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية"، الجزء الثاني، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية، ٢٠٠٤.
٤. ريتشارد شرويدر وآخرون، "نظرية المحاسبة"، ترجمة خالد علي كاجيجي، دار المريخ، الرياض، ٢٠١٦.
٥. زغول، أحمد حسن، خيرى، يسري محمد علي، "المحاسبة في المنشآت المالية (البنوك-شركات التأمين)"، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٣.
٦. سعد الدين، إيمان محمد، "إطار مقترح للمعلومات المالية المستقبلية واختباره من منظور المستثمرين في سوق الأوراق المالية"، مجلة التجارة والتمويل، العدد(١)، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠١٤.
٧. الشيرازي، عباس مهدي، "نظرية المحاسبة"، دار السلاسل، الكويت، ١٩٩٠.
٨. العمامي، علي محمد الهادي، تطوير أساليب إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقبلية بصندوق الضمان الاجتماعي الليبي في إطار المعايير الدولية لترشيد خطط منافع التقاعد"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٢٠.
٩. الفتلاوي، حيدر صبري سرحان، "مشاكل تطبيق معيار التقارير المالية الدولية في عقود التأمين"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٦.
١٠. معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥، الوقائع المصرية، العدد ١٥٨ في ٩ يوليو ٢٠١٥.
١١. النقيب، كمال عبدالعزيز، "مقدمة في نظرية المحاسبة"، دار وائل، عمان، ٢٠٠٤.

12. Alan Coad, Lisa Jack, Ahmed Kholeif, (2016) "Strong Structuration Theory in Accounting Research", **Accounting , Auditing & Accountability Journal**, Vol 29 Issue:7.
13. IFAC, "Glossary of Defined Terms", (New York; IFAC, 2008).
14. International Financial Reporting Standards, "**Conceptual Framework**", 2016.
15. Kieso, D. E., Weygandt, J.J. and Warfield, T.D "**Intermediate Accounting**", 12th ed. Wiley & Sons, Inc, 2005.
16. KIESO, Donald & Others, "**Intermediate Accounting**", Volume 1", Jone Willy & Sons, United states, 2011.
17. Ouda, Hassan, "Making Governmental Accounting More Practice-Relevant: Practitioner's Perspective", **International Journal on Governmental Financial Management** - Vol. XV, No 1, 2015.
18. Peters , Emeka Obiora , "An Evaluation Of The Accounting Systems And Control Of "Pension Funds In Abia State" , **Global Journal of Applied, Management and Social Sciences (Gojamss) , Faculty of Management Sciences**, Chukwuemeka Odimegwu Ojukwu University, Vol.16, January 2019.